

Distr.: Limited
26 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

باكستان*، بنغلاديش، كوبا، ماليزيا، مصر*، المغرب*: مشروع قرار

.../١٨

حلقة نقاش حول تعزيز التعددية الثقافية باعتبارها وسيلة لحماية حقوق الإنسان ومكافحة كره الأجانب والتمييز والتعصب

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد تعهد جميع الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها على النطاق العالمي، دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ يشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتي أكدت فيها على مسؤوليات جميع الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع كان، واعترفت فيه بأهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم،

وإذ يرحب بما أعرب عنه إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، من تصميم على اتخاذ التدابير للقضاء على

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

أفعال العنصرية وكره الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات، وإذ يتطلع إلى تنفيذ هذا الإعلان تنفيذاً فعالاً على جميع المستويات،

وإذ يؤكد من جديد أن الأهمية التاريخية لإعلان وبرنامج عمل فيينا في إطار السعي نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي تتعزز بطابعهما التطوري الذي يسعى إلى الاستجابة للتحديات المعاصرة، بما في ذلك تحدي المحافظة على منظومة القيم الجماعية للنظام الدولي التي تقوم على أساس تعدد الثقافات والتسامح، واحترام التنوع الديني والثقافي، وإذ يضع في اعتباره أن الرفض الرسمي والمجتمعي للتعددية الثقافية أسهم في زيادة كره الأجانب والعنف والتمييز، كما يتبين من الأحداث التي جرت مؤخراً في مناطق مختلفة من العالم،

١- يدعو جميع الدول إلى الاعتراف بوجود تنوع قومي وإثني ولغوي وديني، وضمان أن ترافق حقوق الأفراد في الاحتفاظ بثقافتهم وقيمهم مع الإفادة الكاملة من المبادئ الدستورية والقيم المشتركة السائدة في المجتمع، ومشاركتهم فيها والتزامهم بها؛

٢- يدعو الدول أيضاً إلى اعتماد سياسات تكفل عدم التمييز والمساواة في التمتع النصف بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما يخفف الضغوط التي تؤدي إلى الصراعات الاجتماعية التي يتسبب فيها الحرمان واللامساواة؛

٣- يقرر عقد حلقة نقاش أثناء دورته العشرين، في حدود الموارد المتاحة، تتناول مسألة تعزيز التعددية الثقافية كوسيلة لحماية حقوق الإنسان ومكافحة كره الأجانب والتمييز والتعصب؛

٤- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنسق مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة ومع هيئات المعاهدات والدول وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لضمان مشاركتها في حلقة النقاش؛

٥- يطلب أيضاً إلى المفوضية إعداد تقرير عن نتائج حلقة النقاش في شكل موجز.